

عقد جلسة مباحثات رسمية مع نظيره الهنغاري ورئيس البرلمان هناك

وزير الخارجية: حشد الدعم الأوروبي ملف إعفاء مواطنينا من تأشيرة «الشنغن»

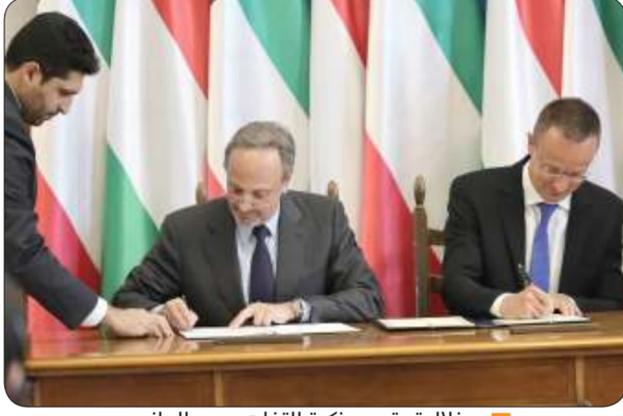
بين البلدين والشعبين الصديقين كما تم بحث سبل تعزيز التبادل الثقافي والتعاون في مجالات القانون والتشريعات والتأكيد على حرص الجانبين للأخذ بعلاقات الصداقة والتقارب الثنائي إلى آفاق أرحب وأشمل بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين.

من ناحيته أكد وزير الخارجية على مقانة العلاقات التي تربط البلدين وشعبيهما والقواسم المشتركة التي تجمعهما خاصة وأنها شعوب جبلت على الديمقراطية والإنسانية وتؤمن إيماناً مطلقاً بأهمية الاستقرار وبناء جسور الحوار ومحبة السلام والحيادية.

من جانبه أثنى رئيس البرلمان الهنغاري على العلاقات الودية والتاريخية التي تربط دولة الكويت وهنغاريا وما تشهده مسيرة التعاون بين البلدين الصديقين من تطور ونماء مستمرين مؤكداً حرصه على تعميق الصداقة التاريخية التي تجمع البلدين بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق تطورات الشعبين الصديقين.

وقم بحث عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الأهمية المشتركة والتأكيد على أهمية دعم الجهود الدولية لحفظ أمن واستقرار الشعوب وتوحيد المواقف الداعمة لإحلال السلم والأمن الدوليين.

وكان وزير الخارجية قد بدأ في الـ 26 من يونيو الماضي جولة أوروبية استلها في فرنسا وشملت أيضاً إيطاليا والنمسا وهنغاريا وذلك لعقد عدد من اللقاءات مع المسؤولين في تلك الدول وإجراء مشاورات سياسية في إطار تعزيز وتوثيق العلاقات الثنائية وبحث عدد من الموضوعات الحيوية والمهمة ذات الاهتمام المشترك.



وخلال توقيع مذكرة التفاهم بين الجانبين



وزير الخارجية خلال المؤتمر الصحفي مع وزير نظيره الهنغاري في بودابست

سعداء بالنتائج وكل التقدير لهنغاريا لدعمها هذا الملف "ووعودها بدفعه ليجاد حل مناسب له حريصون على دفع العلاقات مع هنغاريا الى مواقع أكثر تقدماً بما يلبي طموحات الشعبين وقننا مذكرة تفاهم لتمكين البلدين من العمل سوياً لتشجيع السياحة والاستثمار والمجالات الأخرى حل الأزمات بالطرق السلمية بحيادية صونا للنظام الدولي واحتراماً لسيادة الدول على أراضيها ومياهها نأمل أن نرى روسيا وأوكرانيا تجلسان على طاولة المفاوضات وإيقاف هذه الحرب بالطرق السلمية الكويت حليف رئيسي للتحالف الدولي لمحاربة الارهاب ولها دور مهم في مكافحة الظاهرة والقضاء عليها

وشهدت المباحثات الرسمية التوقيع على مذكرة تفاهم بين البلدين الصديقين للتعاون في مجال السياحة والتي تعكس مدى عزم البلدين الصديقين على تطوير العلاقات الثنائية وتوطيدها في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة.

وعقب جلسة المباحثات الرسمية بين البلدين الصديقين عقد مؤتمر صحفي بين الوزيرين.

على صعيد متصل التقى الصباح برئيس البرلمان في هنغاريا الصديقة لاسلو كوفير وذلك في إطار الزيارة الرسمية التي يجريها الشيخ سالم والوفد المرافق إلى العاصمة الهنغارية بودابست.

وتركز اللقاء على تعزيز التعاون الثنائي بين دولة الكويت وهنغاريا والدفع بالروابط السياسية والشراكة المستدامة

العراق وإيران والقضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط وملف الأزمة السورية وتحديات الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي ومكافحة الإرهاب والتطرف.

الدولي واحتراماً لسيادة الدول على أراضيها ومياهها الإقليمية وحدودها البحرية وإنعكاسات ذلك على السلم والأمن الدوليين كما تم بحث المستجدات الراهنة في المنطقة وخاصة التطورات في

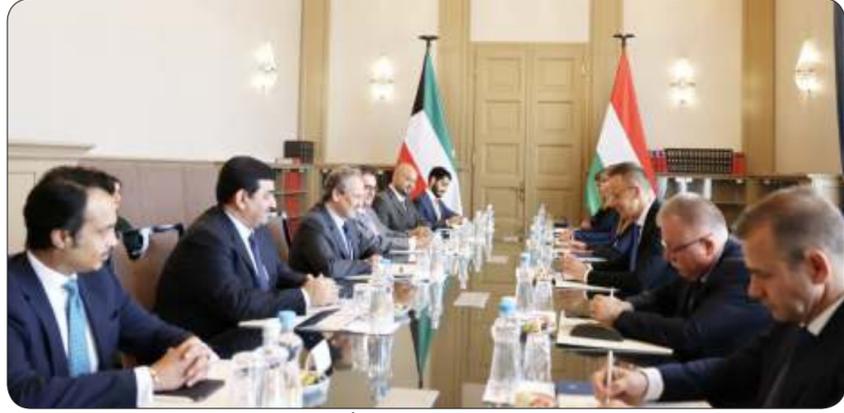
القضايا الإقليمية والدولية وتبادل وجهات النظر تجاه عدد من القضايا الحيوية والهامة والتي لاقت تطابقاً واضحاً وتقارباً كبيراً ومنها ما يتعلق بحل الأزمات بالطرق السلمية بكل حيادية صونا للنظام

الكامل للمواطنين الكويتيين منها إذ أكدت هنغاريا على لسان وزير خارجيتها الدعم الكامل لإعفاء المواطنين الكويتيين من "الشنغن". وتم خلال جلسة المباحثات مناقشة عدد من

القضاء عليها. وكان الصباح قد عقد مساء أمس الأول جلسة مباحثات رسمية مع وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا بيتر سيارتو تناولت أوجه العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين وأطر تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات تحقيقاً للمنافع المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

وتنقل الشيخ سالم في مستهل اللقاء أطيب تحيات القيادة السياسية في دولة الكويت إلى هنغاريا وقيادتها وتمنياتها بدوام النماء والرخاء والتقدم والازدهار للمجر وشعبها الصديق.

وتصدر ملف إعفاء المواطنين الكويتيين من تأشيرة "الشنغن" محور المشاورات الرسمية والجهود المشتركة نحو حشد الدعم الأوروبي للحصول على الإعفاء



جانب من المباحثات



الجانب الكويتي بحث الدفع قداماً في ملف إعفاء المواطنين من شنغن



وزير الخارجية يلتقي رئيس البرلمان الهنغاري



تبادل نسختي الاتفاقية

نفت إرسال رسائل تفيد بفرض غرامة مالية لعدم سداد الخلفات المرورية «الداخلية» تدعو المواطنين للتأكد من صلاحية الجواز على أن لا تقل عن 6 أشهر قبل السفر

التواصل الاجتماعي عن قيام الإدارة العامة للمرور بإرسال رسائل تفيد بفرض غرامة مالية لعدم سداد المخالفات المرورية. وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحفي إن هناك عمليات نصب واحتيال عن طريق استنساخ موقع وزارة الداخلية الإلكتروني داعية إلى عدم التعامل مع المواقع غير الرسمية والتأكد منها قبل عمليات الدفع. وأوضحت أن الوزارة تقوم بإرسال التنبيهات على التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية "سهل" في حال وجود مخالفات مرورية على الأفراد مؤكدة أنها تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه من يقومون بعمليات النصب والاحتيال.

ومحافظة الفروانية "مركز اشبيلية" ومحافظة الجھراء "مركز سعد العبدالله" ومحافظة حولي "مركز غرب مشرف" ومحافظة مبارك الكبير "مركز السعدان" ومحافظة الأحدي "مركز جابر العلي" على فترتين صباحية ومسائية. وأفادت بأن إستلام جواز السفر الإلكتروني يتم عن طريق أجهزة الخدمة الذاتية للجواز الإلكتروني والتي تتواجد في مراكز الهوية الوطنية وتطبيقات المحافظات الست خلال مواعيد السدوام الرسمية من الساعة 8 صباحاً حتى 130 ظهرًا وفي الفترة المسائية من الساعة 3 عصراً حتى 7 مساءً في مركز "الشامية" و "جابر العلي". من جانب آخر نفت "الداخلية" صحة ما يتم تداوله على بعض مواقع

دعت وزارة الداخلية أمس الثلاثاء المواطنين إلى ضرورة التأكد من صلاحية جواز السفر وأن لا تقل عن مدة 6 شهور قبل السفر أو التقديم على موعد "الفيزا" والإسراع إلى تجديده في حال انتهاء الصلاحية. وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحفي إن عملية تجديد الجواز الإلكتروني لمن بلغ 21 سنة وأكثر تتم عبر موقع وزارة الداخلية وتطبيق "سهل". وأوضحت أن الذين لم يبلغوا 21 عاماً عليهم مراجعة مراكز الهوية الوطنية مع ولي الأمر في محافظات البلاد الست الموزعة على النحو التالي محافظة العاصمة "مركز الشامية" على فترتين صباحية ومسائية

بناء على توجيهات النائب الأول «الإطفاء» استضافت اجتماعاً تنسيقياً مع عدد من الجهات لوضع ضوابط نقل المواد سريعة الاشتعال

وبينت أن الفريق المكرد أعرب عن الشكر لممثلي الجهات المعنية بالدولة على جهودها في الحفاظ على الأرواح والممتلكات وتحقيق الأمن المجتمعي من خلال التنسيق والعمل الجماعي لعدم تكرار حوادث مماثلة. وتمنى المكرد من الشركات والمصانع المعنية بالموضوع التعاون بتطبيق إجراءات الامن والسلامة لدى مصانعهم والشاحنات التي تقوم بنقل هذه المواد ضماناً لسلامتهم والحفاظ على ثروات الاقتصاد الوطني. وحضر الاجتماع ممثلون عن شركة البترول الوطنية والإدارة العامة للجمارك والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة.



جانب من الاجتماع

سريعة الاشتعال المعمول بها دولياً بطريقة آمنة لضمان سلامة مرتادي الطرق إلى جانب تحديد مواعيد محددة لخروج الشاحنات تضمن تنظيم سلامة المرور.

كل حسب اختصاصه لمنع تكرار هذه الحوادث مستقبلاً. ولفت إلى أنه تم وضع الضوابط والإجراءات التي تطبق على جميع شاحنات نقل المواد

الفريق خالد المكرد ووكيل وزارة الداخلية الفريق أنور البرجس والجهات الحكومية المعنية بالدولة وضع مناقشة آلية الدولة المعايير والإجراءات من الجهات المعنية بالدولة

استضافت قوة الإطفاء العام أمس الاجتماع التنسيقي عالي المستوى لمناقشة وضع المعايير والإجراءات الخاصة لمنع تكرار حوادث الشاحنات المحملة بمواد سريعة الاشتعال في المستقبل.

وذكرت القوة في بيان صحفي إن الاجتماع الذي عقد بمبنى رئاستها جاء بناء على توجيهات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ طلال خالد الأحمد الصباح إذ تم خلاله الإطلاع على الأسباب التي أدت لحريق شاحنة محملة بمواد سريعة الاشتعال على طريق الغزالي الأسبوع الماضي. وقالت إن الاجتماع الذي حضره رئيس "الإطفاء"